ISSN: 2773-3718

ELMUNTAQA for Research and Studies





ص ص: 101-126

سبتمبر 2023

العدد: التسلسلي: 07

المجلد:04.

الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفى دوائر وزارات دوله فلسطين " الخليل"

Oversight in public administration and its role in reducing administrative corruption from the point view of employees departments and ministries of Palestine State in "Hebron"

محمد نادر أبو هليل (1) جامعة الخليل/ فلسطين

21910162@students.hebron.edu

تاريخ الإرسال: 203/05/27

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي وزارات دوله فلسطين" الخليل". وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وكان أبرزها: يزداد انتشار ظاهرة الفساد الإداري بتزايد منح الصلاحيات والمسؤوليات الواسعة في اتخاذ القرار بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين. وأن على الدائرة تبادل الخبرات حول

صور الفساد الإداري المكتشفة، في دول أخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية وخارجه يؤدي إلى محاربة الفساد المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين. وقلة العقوبات الرادعة تجاه مرتكبي الفساد الإداري في الدائرة يؤدي إلى زيادة ظاهرة الفساد فيها بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.

د. حسين خليل عبد القادر

جامعة الاستقلال/ فلسطين

تارىخ القبول: .2023/08/20

Husain@pass.ps

كلمات مفتاحية:

الرقابة، الإدارة، الفساد، الفساد الإداري. .فلسطين

¹ - د. حسين عبد القادر

Abstract:

The study aimed to identify oversight in public administration its role in reducing administrative corruption from the point of view of employees of the ministries of the State of Palestine "Hebron" The researcher used the descriptive analytical approach based on the questionnaire to collect primary data from the study sample study reached a number of results the most important of which were: The spread of the phenomenon of administrative corruption increases with the increasing granting of wide powers and responsibilities in decisionmaking to a very large extent among the respondents.

The department should exchange experiences about of administrative corruption discovered in other countries among the supreme institutions of financial control and outside its which leads to financial fighting administrative corruption to a very large extent among the respondents. The lack of deterrent penalties against the perpetrators of administrative corruption in the department leads to an increase in the phenomenon of corruption in it to a very large extent among the respondents.

Keywords:

oversight, corruption, administrative corruption Palestine.

المقدمة:

إن الاحتيال والفساد وجهان لعملة واحدة، مما يشكل تهديدًا وشيكًا يواجه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث إنهما عائقان رئيسيان أمام تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسأهمة في ضعف النمو الاقتصادي، وإدامة الفروق والتشوهات في توزيع الدخل والثروة وتركيزها في أيدي فئات قليلة وزيادة أعداد الفقراء في المجتمع، بالإضافة إلى تدني كفاءة القطاع العام وتدهور أدائه، وارتفاع مستوى حجم الضرر الذي يلحق بالمال العام. (كلاب، 2015)

تتنوع أشكال الفساد وممارساته وانتشاره حسب مستوى تطور واستقرار البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، وذلك يعكس طبيعة الوسائل المواجهة والمستخدمة في مدى نجاح التصدى لها والتقليل من أثاره. (عبدالله، 2016)

تعمل البلدان جاهدة لتعبئة قدراتها لوضع السياسات والمتطلبات اللازمة للقضاء على الفساد أو الحد منه، إن ربط عمليات الإقراض والائتمان التي تقوم بها المنظمات والهيئات الدولية مثل البنك الدولي بالدول المحتاجة مع موقع هذه الدول وترتيبها في حجم الفساد ودرجة نجاحها في محاربته شكلت دافعًا آخر لمصلحة الدولة في قضية الفساد ومحاربته. (بوليفه، 2013)

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري مع بيان خصوصيته في وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دوله فلسطين" الخليل"، والأساليب والتقنيات المستخدمة في الحد منه والقضاء عليه.

مشكلة الدراسة

للرقابة الإدارية أهمية متزايدة من بين أنشطة المؤسسة المختلفة؛ لأنها الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها التخطيط واستخدام الاساليب العلمية التي تقدم حلول لتسهيل حل المشكلات التي تواجه المؤسسة ضمن البيانات المتاحة والأهداف الموجودة، ومن الصعب تحديد الانحرافات في العمل بشكل متخصص ودقيق وذلك بسبب تحديد واجبات ومسؤوليات الفرد مما يشيع حالة من الفوضي والأهمال يؤدي إلى انتشار الفساد الإداري في بنية المؤسسات الإدارية، هناك الكثير من الفساد الذي يحصل في الوزارات الفلسطينية سواء كانت المالية أو الإدارية من جهة استغلال الموظف لمنصبة أو قيامة بالاختلاس نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد فجاءت هذه الدراسة لإظهار مدى دور الرقابة من الجهات العليا في الحد من الفساد الذي يحصل في الإدارات من وجهة نظر الموظفين.

وعليه وإثر إدراك هذه المشكلة فقد تم تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي:

" ما دور الرقابة في الإدارة العامة في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفى دوائر وزارات دوله فلسطين " الخليل"

أسئلة الدراسة:

- ما واقع الرقابة (الإدارية والمالية) في الإدارة العامة الفلسطينية؟ -1
- ما مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية؟ -2
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الرقابة في الإدارة **-**3

العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دوله فلسطن" الخليل"

أهمية الدراسة

لتلافي النقص في الدراسات الميدانية التي تربط بين موضوعات الدراسة الحالية ومتغيراتها، ستجمع الدراسة بين موضوعات مختلفة، وستشخص تفاعل متغيراتها، وما يسهم في استنباط مفاهيم ومعطيات جديدة، تظهر أهمية الرقابة الإدارية نتيجة المتغيرات الكبيرة داخل البيئة الداخلية والخارجية التي تطرأ على عمل المؤسسة الإدارية، سوف تقوم هذه الدراسة بإضافة مرجع جديد للدراسات التي تحمل نفس العنوان ونفس المتغيرات حيث تنأولت الوزارات الفلسطينية. وزيادة معرفة الباحثان في موضوع الدراسة من خلال البحث والتحري مما يزيد من معلوماته الدراسية بالإضافة إلى اثراء المكتبة الجامعية في مثل هذه الدراسات، تحقيق فائدة علمية والتعريف بها للباحثين، ومعرفة كيفية إجراء الدراسة والتعريف بمدى إمكانية وقابلية تطبيق النتائج التي توصل إلها الباحثين على ارض الواقع وسوف تفيد الدراسة القائمين على الأبحاث العلمية من طلاب الجامعات والباحثين.

أهداف الدراسة

- 1- التعرف إلى واقع الرقابة الإداربة في الإدارة العامة الفلسطينية.
 - 2- التعرف إلى واقع الرقابة المالية في الإدارة العامة الفلسطينية.
- 3- التعرف إلى الفساد الاداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (2.05 ≥ α)
في أراء المبحوثين حول واقع الرقابة الإدارية والمالية في وزارات دوله فلسطين "الخليل"
تعزى لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥0) في أراء المبحوثين حول مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

حدود الدراسة

الحد الزماني: أجربت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني 2023.

الحد المكانى: اقتصرت الدراسة على محافظة الخليل.

الحد البشري: طبقت الدراسة على الموظفين العاملين بالوزارات في منطقة الخليل.

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على موضوع" الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دوله فلسطين " الخليل"

ماهية الرقابة

الرقابة هي: "عملية منهجية يستطيع من خلالها المديرون ضبط مختلف الأنشطة التنظيمية لتتوافق مع التوقعات المقررة في الخطط والموازنات والأهداف ومعايير الإدارة"، وهي الوظيفة الإدارية التي تحقق توازن العمليات الإدارية مع المستوبات المحددة في المنظمة سلفاً، وعلى أساس أن الرقابة تعمل من خلال توفر المعلومات للمدراء لتصحيح الأخطاء والإنحرافات ومنع وقوعها". (عبد القادر، هلسه، (2021)

والرقابة هي قياس النتائج الفعلية لكلّ وحدة إداربة أو قسم إداري بشكل فردى؛ وذلك من أجل معرفة مدى كفاءة كلّ منها.

أهمية الرقابة:

- إن للرقابة الإدارية في المنظمة فوائد كثيرة، من أهمها: (عبد القادر، هلسه، (2021)
 - 1- تعمل الرقابة على تحقيق أهداف المنظمة بسرعة وفعالية.
- 2- الرقابة تؤدي إلى التأكد من حسن سير العمل حسبما هو مقرر في الخطة.
- 3- إن إتساع نشاط الإدارة العامة وكبر حجمها في الدولة أدى إلى مراقبة الأنشطة والأعمال للتأكد من حسن تنفيذها.
- 4- تكشف الرقابة عن الأخطاء والإنحرافات قبل حدوثها، وأن حدثت يتم معالجتها بالسرعة الممكنة.
 - 5- توجه الرقابة السلطة المسؤولة إلى التدخل لحماية الصالح العام.
 - 6- تحقق الرقابة الوفر المادي في التنفيذ والحد من الإسراف.
 - 7- تكشف الرقابة مميزات وتفوق وإبداع الموظفين في المنظمة.
- 8- توجه الرقابة الإدارة إلى إتخاذ قرارات سلمية وتنفيذها بأفضل صورة ممكنة
 - 9- تشجع الرقابة الموظفين على القيام بمهامهم بأحسن الصور.
 - 10- تقوم الرقابة بتحليل أسباب الأخطاء والإنحرافات ومن ثم معالجها.

ماهية الفساد الإداري

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه: "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طربق الرشوة أو الابتزاز او استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس" (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، 2020، ص20). عرف المجلس التشريعي الفلسطيني الفساد في عام 1997 بأنه: "الخروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامّة المعتمدة من قبل الموظف

العامّ بهدف جني مكاسب له، أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع" (أمان،2016، ص14).

أن الفساد شكل من أشكال خيانة الأمانة أو الجربمة يرتكها شخص أو منظمة يُعهد إليها بمركز سلطة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة أو إساءة استخدام تلك السلطة لصالح الفرد. يمكن للفساد أن يشمل العديد من الأنشطة التي تتضمن الرشوة والاختلاس، ويتضمن أيضًا ممارسات تُعد قانونية في العديد من البلدان. يحدث الفساد السياسي عندما يتصرف صاحب المنصب أو أي موظف حكومي آخر بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية الفساد هو الأكثر شيوعًا.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات الكمية من خلال توزيع الاستبانة على المبحوثين في موظفي دوائر وزارات دوله فلسطين "الخليل" واستردادها وتشمل الاستبانة على (33) فقرة.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في دوائر وزارات دوله فلسطين منطقة الخليل (وزارة الحكم المحلى والتنمية، وزارة المالية، وزارة الداخلية) والبالغ عددها (625) حسب إحصاءات كل مديرية، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مؤلفة من (53) من الموظفين العاملين في الوزارات بمنطقة الخليل.

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التصنيف	المتغير
%61.1	27	ذکر	الجنس
%38.9	26	أنثى	
%100	53	المجموع	
%27.8	14	أقل من 30	العمر
%44.4	20	30 أقل من 40	
%16.7	12	40 أقل من 50	
%11.1	7	50 فأكثر	
%100	53	المجموع	
%4.1	1	ثانوية عامة	المستوى التعليمي
		فأقل	التعليمي
%15.7	11	دبلوم	
%68.7	32	بكالوريوس	
%11.5	9	دراسات علیا	
%100	53	المجموع	
%14.0	11	أقل من 5	عدد
7014.0		سنوات	سنوات الخبرة
%60.0	25	5أقل من 10	العملية
7500.0		سنوات	
%16.0	12	10أقل من 15	
70 10.0		سنة	
%10.0	5	أكثر من 15 سنة	

%100	53	المجموع	
%18.1	6	مديرعام	الوظيفة
%15.2	5	نائب مديرعام	
%27.8	11	مدير	
%38.9	31	رئيس قسم فأقل	
%100	53	المجموع	

أداة الدراسة

تم تصميم الاستبيان بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة بالموضوع، حيث يتكون الاستبيان في قسمه الأول من مجموعة من الأسئلة التي توضح الخصائص الديمغرافية للموظفين العاملين في دوائر وزارات في منطقة الخليل وهي: (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة العملية، الوظيفة). أما القسم الثاني فيتكون من فقرات الاستبيان التي تتعلق بمجالات تطبيق الرقابة.

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين كما في الملحق، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخراج نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) المصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، ثم إعادة صياغة بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، حتى خرجت الاستبانة في شكلها النهائي.

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معامل ثبات الاتساق الداخلي لفقرات الأداة (معادلة الثبات كرونباخ ألفا على عينة الدراسة في كل مجال من مجالات أداة الدراسة، بالإضافة إلى الدرجة الكلية.

يوضح الجدول (2) معاملات الثبات لمحاور ومجالات الاستبانة والدرجة الكليّة

ثبات	المحور	رقم
الاداة		المجال
	المحور الأول: الرقابة ويتكوّن من الأبعاد الآتية:	
0.92	البعد الأول: الرقابة الإدارية	.1
0.96	البعد الثاني: الرقابة المالية	.2
0.97	المجموع	
	المحور الثاني: الفساد	
0.85	الفساد	.1
0.96	المجموع	

يوضح الجدول (2) أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة كانت مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات على المحور الأول (0.97) وعلى المحور الثاني (0.96) حيث تراوحت معاملات الثبات على مجالات الدّراسة ما بين (0.85 إلى0.96)، وجميع معاملات الثبات هذه عالية وتفي بأغراض هذه الدّراسة.

نتائج الدراسة

اعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للمتوسطات الحسابية وصنفت إلى خمسة مستوبات:

جدول (3) ميزان النسب المئوية لاستجابة عينة الدراسة

درجة الاستجابة	النسبة المئوية
ضعيفة جداً	أقل من 50%
ضعيفة	من 50% إلى أقل من 60%
متوسطة	من 60% إلى أقل من 70%
كبيرة	من 70% إلى أقل من 80%
كبيرة جداً	80% فأعلى

أولاً: النتائج المتعلّقة بأسئلة الدّراسة

السؤال الأول: ما واقع الرقابة الإدارية في الإدارة العامة الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل الارتباط بيرسون وذلك باستخراج المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكل من محوري الدّراسة ونتائج الجدول (4) تبيّن ذلك.

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والنسب المئوبة بين أراء المبحوثين حول واقع الرقابة الإدارية في الإدارة العامة الفلسطينية

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	لرقم
كبيرة جداً	%99.6	4.98	يوجد هيكل تنظيمي يعد نقطة البدء لتحقيق الرقابة الإدارية.	

<u>محم</u>د نادر أبو <u>هليل– حسين خليل عبد القادر</u>

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	لرقم
كبيرة جداً	%88.0	4.4	يوجد نظام لقياس أداء	, ,
حبيره جدا	7000.0	1.1	العاملين داخل الدائرة.	
			يتم التعيين في	
كبيرة جداً	%83.4	4.17	الوظائف في ضوء الاختصاص	
مبيره جدا	/00 <i>3</i> . T	7.17	الوظيفي وبما يتلاءم بين	
			الاختصاص العلمي والوظيفة.	
			كفاءة ونزاهة العاملين	
كبيرة جداً	%81.2	4.06	تزيد من فاعلية نظام الرقابة	
			الداخلي.	
			قلة الاهتمام بفحص	
كبيرة جداً	%89.2	4.46	وتقييم نظام الرقابة يساعد	
حبيره جدا			على وجود مناخ ملائم للفساد	
			الإداري.	
			أتباع مبدأ الدوران	
	%87.4	4.37	الوظيفي بين فترة وأخرى	
كبيرة جداً			يساعد على توفير فرصة	
			للإدارة لاكتشاف أي تلاعب في	
			العمل.	
			يزداد انتشار ظاهرة	
كبيرة جداً	%83.0	4.15	الفساد الإداري بتزايد منح	
حبيره جدا	7005.0	1.13	الصلاحيات والمسؤوليات	
			الواسعة في اتخاذ القرار.	
			وضع الآليات الواضحة	
كبيرة جداً	%89.6	4.48	لإنجاز المعاملات يؤدي إلى	
			تقليل فرص الفساد الإداري.	
			على الدائرة تبادل	
كبيرة جداً	%87.6	4.38	الخبرات حول صور الفساد	
			الإداري المكتشفة في دول	

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	لرقم
			أخرى فيما بين الأجهزة العليا	
			للرقابة المالية وخارجه يؤدي	
			إلى محاربة الفساد المالي	
			والإداري.	
			قلة العقوبات الرادعة	
ک مرد ک	91.2% كبيرة جد	4.56	تجاه مرتكبي الفساد الإداري في	
لبيره جدا			الدائرة يؤدي إلى زيادة ظاهرة	
			الفساد فها.	
كبيرة جداً	%87.4	4.37	الدرجة الكلية	

يتبين من خلال الجدول (4) السابق أن استجابات أفراد العينة على فقرات مجال واقع الرقابة الإداربة في الإدارة العامة الفلسطينية جاءت كبيرة جداً على جميع الفقرات حيث جاءت النسبة المئوبة للمتوسطات الحسابية لها أكبر من (80%)،وجاءت النسبة المئوبة للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة جداً والتي بلغت .(%87.4)

السؤال الثاني: ما واقع الرقابة المالية في الإدارة العامة الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل الارتباط بيرسون وذلك باستخراج المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكل من محوري الدّراسة ونتائج الجدول (5) تبيّن ذلك.

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية بين أراء المبحوثين حول واقع الرقابة المالية في الإدارة العامة الفلسطينية

محمد نادر أبو مليل– حسين خليل عبد القادر

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	ا لرقم
كبيرة جداً	84.2%	4.21	تتبع الدائرة نظام التأمين على الموجودات	1
كبيرة جداً	86.6%	4.33	توجد صلاحية للدائرة بشراء المستلزمات من الأسواق المحلية في حالات معينة.	2
كبيرة جداً	90.4%	4.52	ينظم مستند تسليم أو صرف للمواد لكل حالة.	3
كبيرة جداً	85.0%	4.25	تسلم المواد وهي قريبة نفاذ الصلاحية.	4
كبيرة جداً	92.0%	4.6	توجد إجراءات الأمان للمخازن.	5
كبيرة جداً	93.0%	4.65	تقوم إدارة الدائرة بأعداد تقارير عن المواد الراكدة وبطيئة الحركة.	6
كبيرة جداً	83.0%	4.15	يعد استخدام الموازنات واحدة من أدوات الرقابة المالية.	7
كبيرة جداً	90.0%	4.5	الجرد المفاجئ لأمانة الصندوق يحد من الاختلاس.	8
كبيرة جداً	86.2%	4.31	المطابقات اليومية لكشوفات اليومية والأستاذ العام.	9
كبيرة جداً	82.4%	4.12	توجد حالات قرابة بين اثنين أو أكثر من أقسام	10

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	ا لرقم
			المالية والذي يحقق نوعا من	
			تلاقي المصالح.	
كبيرة جداً	%87.8	4.39	الدرجة الكلية	

يتبين من خلال الجدول (5) السابق أن استجابات أفراد العينة على فقرات مجال بين أراء المبحوثين حول واقع الرقابة المالية في الإدارة العامة الفلسطينية جاءت كبيرة جداً على جميع الفقرات حيث جاءت النسبة المئوبة للمتوسطات الحسابية لها أكبر من (80%)، وجاءت النسبة المئوبة للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة جداً والتي بلغت (87.8%).

السؤال الثالث: ما مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل الارتباط بيرسون وذلك باستخراج المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكل من محوري الدّراسة ونتائج الجدول (6) تبيّن ذلك.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والنسب المئوبة بين مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	ا لرقم
كبيرة جداً	84.2%	4.21	قلة الأجور يشجع على الفساد المالي.	1

محمد نادر أبو هليل– حسين خليل عبد القادر

درجة الاستجابة	النسبة المئوية	متوسط الاستجابة	الفقرات	ا لرقم
كبيرة جداً	86.6%	4.33	قلة التفويض الاداري يسهم في الفساد.	2
كبيرة جداً	90.4%	4.52	طول دورات العمل للمدير يسهم في الفساد الاداري.	3
كبيرة جداً	87.6%	4.38	يوجد ضعف في المساءلة العامة.	4
كبيرة جداً	89.2%	4.46	ضعف الرقابة على اعمال الوزارة.	5
كبيرة جداً	86.6%	4.33	جشع المال والرغبات يسهم في الفساد.	6
كبيرة جداً	93.0%	4.65	وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب.	7
كبيرة جداً	84.2%	4.21	المحاباة في العمل الاداري.	8
كبيرة جداً	86.6%	4.33	التوظيف غير المناسب.	9
كبيرة جداً	%85.0	4.25	النزاهة والشفافية تكاد تكون معدومة.	10
كبيرة جداً	%83.8	4.19	تفضيل المصلحة الشخصية على مصلحة العمل.	11
كبيرة جداً	86.6%	4.33	السيطرة الحزبية تسهم في الفساد الإداري.	12
كبيرة جداً	93.0%	4.65	قلة المساواة بين الجنسين في العمل.	13
كبيرة جداً	%86.8	4.39	الدرجة الكلية	

يتبين من خلال الجدول (6) السابق أن استجابات أفراد العينة على فقرات مجال بين أراء المبحوثين حول مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية جاءت كبيرة جداً على جميع الفقرات حيث جاءت النسبة المئوبة للمتوسطات الحسابية لها أكبر من (80%)، وجاءت النسبة المئوبة للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة جداً والتي بلغت (86.8%).

خلاصة النتائج وترتيب المجالات والدرجة الكلية للاستجابة:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دوله فلسطين " الخليل"

درجة الاستجابة	النسبة المثوية	متوسط الاستجابة	المجال	ترتيب	لرق م
كبيرة جداً	87.4	4.37	المحور الأول: الرقابة البعد الأول: الرقابة الإدارية البعد الثاني: الرقابة المالية		
كبيرة جداً	%86.8	4.39	المحور الثاني: الفساد		
كبيرة جداً	%87.6	4.38	الدرجة الكلية		

يتبن من الجدول (7) السابق من خلال استجابات عينة الدراسة أن دور الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دوله فلسطين " الخليل" جاءت كبيرة جداً على جميع المجالات حيث كانت النسبة المئوية للمتوسطات الحسابية لها أكبر من (80%)، وجاءت النسبة المئوية للدرجة الكلية مرتفعة جداً بحيث بلغت (87.8%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دولة فلسطين " الخليل"؟

للإجابة عن السؤال تم فحص الفرضية الصفرية باستخدام معامل ارتباط بيرسون التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ارتباطية عند مستوى الدلالة (0.05≤0.0) بين الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفى دوائر وزارات دولة فلسطين " الخليل".

الجدول (8) نتائج معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دولة فلسطين " الخليل".

مستوى	معامل	الرقابة المالية		الرقابة الإدارية	
الدلالة	الارتباط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط
432 01	(5)	المعياري	الحسابي	المعياري	الحسابي
0.00**	0.90	0.54	4.39	0.59	4.37

^{*}دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05

نرفض الفرضية الصفرية السابقة لان مستوى الدلالة أقل من (0.05) كما يتبين من خلال الجدول (8) السابق، بمعنى أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند

^{**}دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01

مستوى الدلالة (0.05≤.α) بين الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دولة فلسطين " الخليل"، وهذه العلاقة طردية قوبة وبلغت قيمتها (0.90).

نتائج فرضيات الدراسة:

نتائج الفرضية الأولى التي نصها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥) في أراء المبحوثين حول واقع الرقابة الإدارية والمالية في وزارة دولة فلسطين " الخليل" تعزي لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

ويبين الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين لدرجة أراء المبحوثين حول واقع الرقابة الإدارية والمالية في وزارة دولة فلسطين " الخليل" تعزي لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

مستوى		متوسط	درجات	مجموع	مصدر التباين	المجال
الدلالة *		المربعات	الحرية	المربعات		
0.07	.82	0.93	2	1.86	بين المجموعات	الرقابة - الإدارية -
		0.33	49	16.11	داخل المجموعات	
			51	17.97	المجموع	
0.32	.15	0.33	2	0.67	بين المجموعات	الرقابة · المالية ·
		0.29	49	14.19	داخل المجموعات	
			51	14.85	المجموع	
0.15	.96	0.57	2	1.14	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.29	49	14.27	داخل المجموعات	
			51	15.41	المجموع	ريين.

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة (∞.≤0.05) لدور واقع الرقابة الإدارية والمالية في وزارة دولة فلسطين " الخليل" تعزي لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية، على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) أكبر من 0.05، وهذا نقبل الفرضية الصفرية.

نتائج الفرضية الثانية التي نصها:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥) في المتوسطات الحسابية لدرجة أراء المبحوثين حول مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية تعزى المتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

ويبين الجدول رقم (10) نتائج تحليل التباين لدرجة أراء المبحوثين حول مستوى الفساد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسطينية تعزي المتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية.

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
.256	1.369	1.201	2	3.604	بين المجموعات
		.877	57	93.012	داخل المجموعات
			59	96.616	المجموع

يتضح من الجدول (10) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب من العينة على متغير بلغت (0.256) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسـة (0.05≥) أي أننا نقبل الفرضـية الصـفرية لدرجة أراء المبحوثين حول مستوى الفسـاد الإداري والمالي في الإدارة العامة الفلسـطينية تعزي المتغيرات الدراسـة الشخصية والوظيفية.

ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- تعتبر عناصر استراتيجية مكافحة الفساد (المحاسبة، المسائلة، الشفافية، النزاهة) هي العناصر الأساسية التي تمثل كل إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستوبات أداء متقدمة.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد هيكل تنظيمي يعد نقطة البدء لتحقيق الرقابة الإداربة بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- تبين من نتائج الدارسة وجود نظام لقياس أداء العاملين داخل -3 الدائرة بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- أظهرت نتائج الدراسة أنه يتم التعيين في الوظائف في ضوء -4 الاختصاص الوظيفي وبما يتلاءم بين الاختصاص العلمي والوظيفة بدرجة كبيرة جدأ بين المبحوثين.
- تبين من نتائج الدراسة اتباع مبدأ الدوران الوظيفي بين فترة وأخرى -5 يساعد على توفير فرصة للإدارة لاكتشاف أى تلاعب في العمل بدرجة كبيرة بين المبحوثين.
- تبين من نتائج الدراسة يزداد انتشار ظاهرة الفساد الإداري بتزايد -6 منح الصلاحيات والمسؤوليات الواسعة في اتخاذ القرار بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- أظهرت نتائج الدراسة أن على الدائرة تبادل الخبرات حول صور -7 الفساد الإداري المكتشفة في دول أخرى فيما بين الأجهزة العليا للرقابة المالية وخارجه يؤدى إلى محاربة الفساد المالي والإداري بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.

- 8- تبين من نتائج الدراسة أن قلة العقوبات الرادعة تجاه مرتكبي الفساد الإداري في الدائرة يؤدي إلى زيادة ظاهرة الفساد فيها بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- 9- أظهرت نتائج الدراسة أن تتبع الدائرة نظام التأمين على الموجودات بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- 10- تبين من نتائج الدراسة وجود إجراءات الأمان للمخازن بدرجة كبيرة جداً بين المبحوثين.
- 11- عدم وجود فروق معنوية بين استجابات المبحوثين عند مستوى الدلالة (∞.≤0.0) لدور واقع الرقابة الإدارية والمالية في وزارة دولة فلسطين " الخليل" تعزي لمتغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية، على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) أكبر من 0.05، وهذا نقبل الفرضية الصفرية.
- 12- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05≤0.0) بين الرقابة في الإدارة العامة ودورها في الحد من الفساد الإداري من وجهة نظر موظفي دوائر وزارات دولة فلسطين " الخليل"، وهذه العلاقة طردية قوية وبلغت قيمتها (0.90).

ثانياً: التوصيات

- 1. زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد ونشر ثقافة الولاء والتفاني في العمل لتحقيق المصلحة العامة.
- 2. التأكيد على تحقيق توازن اقتصادي كبير ورفع المستوى المعاشي للمواطن سواء كان موظف ضمن دوائر الدولة أو مواطن عادي للنهوض بالمستوى الاقتصادي للفرد.

- تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد وتعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة الواضحة عما تحققه هذه الأجهزة من انجازات.
- اعتماد استراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوبة واضحة وضمن سقف زمني محدد.
- توجه ضربات قاصمة للمؤسسات والإفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستوبات الإدارية وبدون استثناء، وتعتمد الخبرات والكفاءات الوطنية وتأخذ بنظر الاعتبار مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضع آليات موضوعية للتوصيف الوظيفي في اختيار المسؤول.
- إصلاح نظام المشتريات الحكومية لتصبح قائمة على الشفافية .6 والتنافس وعلى معايير موضوعية في اتخاذ القرار.
- إصلاح نظم التوظيف والترقية لتصبح على أساس الكفاءة وليس .7 المحسوبية والواسطة.
- وضع إستراتيجية تكافح البطالة والتضخم اللذين يعملان على نشأة الفساد.

المراجع:

- 1- بوليفه، فاتن. (2013). الفساد والآليات القانونية لمحاربته، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- 2- الشيخ، عبد الله. (2003). العولمة والفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرباض.

محمد نادر أبو هليل– حسين خليل عبد القادر

- 3- عبد الله، سمير. (2016). مظاهر وأسباب الفساد على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- 4- عبد القادر، حسين، وهلسه، محمد. (2021). الادارة العامة، المداخل-العناصر- المهارات، دارة الاستقلال للثقافة والنشر، رام الله، فلسطين.
 - 5- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان". (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله.
- 6- كلاب، سعيد. (2015). واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- 7- مصطفى، بشير (2015) الفساد الاقتصادي مدخل إلى المفهوم والتجليات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، الجزائر.
- 8- موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان". (2020). حول أمان. استرجع بتاريخ .https://www.aman-palestine.org